فيجتهد القاضي ويحكم راجعان للثانية فقط وهي مضي المدة وعبارة
م روعلم مما قررناه عدم الاكتفاء بمضي المدة وحدها بل لابد معه من الحكم
ولا ثاني ذلك فقولهم لو انقطع خبر العبد بعد هذه المدة لا تجد فطرته
ولا يجزي عن الكفارة انما قاوله يذكر والحكم ان ما هنا امر كلي يترتب عليه
مصالح ومفاسد عامة فاحتيط له اكثر اه وقت الحكم بموته اي او
وقت قيام البينة فمن مات قبلهما او معهما لم يرثه ومحل ذلك عند الاطلاق
فان قيدته البينة او قيده هو في حكمه بزمن سابق اعتبر ذلك الزمن
ومن كان وارثا يوم ح ولا تضمن قسمه الحاكم الحكم بموته الان وقت بعد
تنازع ورفع اليه ان الاصح ان تصرف الحاكم ليس بحكم الا في قضية رفعت
اليه وطلب منه فصلها وعبارة المنهج ولم فيعطى ماله من مر به حينئذ
اي حين قيام البينة او الحكم ثم قال وتعبيري بحينئذ اعم من تعبيره
الاصل بوقت الحكم اه ولا يخفى ان عبارته هنا مساوية لعبارة الاصل
فاعتراضه وارد عليهما حتى يتنبه حاله بالمعنى الشامل للظن اه قال
بل يوقف نصيبه اي ما حضه من جميع المال ان انفرد
وبعضه ان كان ثم غيره وتومات عن اخوين احدهما مفقود وجب
وقف نصيبه الى الحكم بموته ثم اذا لم يظهر حياته في مدة الوقف يعود
كل مال الميت الاول الى الحاضر وابن لورثة المفقود فيه شيء اذ لا ارث
بالشك لاحتمال موته قبل مورثه ذكره القرالي وغيره وهو ظاهر مر
ثم يعمل الخ ثم بمعنى الواو اذ لا ترتيب بين الوقف والعمل وعبارة المنهج بقيا
لاصله وقفت حصته وعمل الخ فعول قال ان الوقف دعوى العمل ليس بمحل
به اي المفقود وقوله حتى يتبين حاله اي انه كان عند الموت
حيا او ميتا وقوله بحياته كالجد وموته كالاخ الشقيق في المثال الثاني
وقوله يقدر في حقه ذلك اي حياته او موته وكذا قوله بهما وفي نسخة بهما
ذلك الضمير يجوز لان العطف بأو والتي لاحد الشيئين فيعود الضمير لاحدهما
فغي زوج الخ هو مثال للاول اعني قوله فمن سيقط الخ وهي من اثنين

وقوله

وقوله وفي جد الخ مثال للثاني اعني قوله ومن ينقص الخ وهي من ستة لان
مسئلة موته من اثنين عدد الجد والاخ وحياته من ثلاثة عدد الاخوين
والجد والجامعة لهما ستة ومثال الثالث اعني قوله ومن لا يختلف
نصيبه الخ زوج وابن مفقود وبنت يعطى الزوج الربع لانه له بكل حال
ولو تلف الموقوف للغايب كان على الكل فاذا احضر استرد ما دفع لهم
وقسم بحسب ارث الكل كما صرحوا به فيما اذا بانت حياة الحمل وذكوره
الخنثى قال م ر ميراث الحمل اي ارثه من غيره بالفعل والا فهو وارث
بالقوة منذ كان نطفة ولذا قال لنا جماد يملك على ما قيه غيره نايب
فاعل يعطى وقوله الا ما اي قدر وهو مستثنى من مقدر والتقدير لا يعطى
غيره شيئا الا قدرا يتيقن انه اي الغير يرثه اي الذي ربعه اي الحمل وقوله
كالاب والجد اي كالقدر الذي يأخذه الاب والجد الخ وفي نسخة اسقاط ضمير
يرثه وعليهما فالمناسب التعبير بمن لانها حينئذ واقعة على من يعقل
الممثل بقوله كالاب الخ يرث اي بكل تقدير بدليل ما بعده وقوله او قد
يرث اي على بعض التقادير فانه ان كان ذكرا ورث او انثى لم ترث لان بنت
الاخ من ذوي الارحام لا بسه ليس بقيد بل مثله حمل اخيه الشقيق
اه ان يقال المراد بالاخ للاب ما عدا الاخ للام فيشمل الاخ الشقيق
قبل انفصاله ذكره ليس ضروريا لانه لا يسمى حملا اه حينئذ فان انفصل
حيا الخ هو اشاره لشرط الحمل اي استقر ارثه والا فتقدم انه يرث
قبل انفصاله وليس قيدا على الاحوط ولابد من انفصاله كله وان تكون
حياته مستقرة يقينا وتعرف بنحو قبض يد وبسطها لا بمجرد نحو اختلاج
لانه قد يقع مثله لانقباض ومن ثم لو اكل مما لا تعلم به الحياة لاحتمال
انه لعارض اخر يعلم وجوده ونو بمادته كالمني وعلم وجوده عند
الموت بان ينفصل لاربع سنين ما عدا لحظة الوضع والوطي فاقل الم
تكن فراشا لاحد ودون ستة لنهر وان كانت فراشا او اعترف الورثة
بوجوده الممكن عند الموت اه افاده م ر بزيادة والا بان انفصل ميتا

ارث اه